: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i11.141

TJFPS

ISSUE 11

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين

" The New Actors of the International System in the 21st -Century "

Saif Nussrat Tawfeeq [a]
[a] University of Tikrit/ College of Political Science

د. سيف نصرت توفيق الهرمزي [a] *
[a] جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 19 July. 2017
- Accepted 10 August. 2017
- Available online 30 Sept. 2017

Keywords:
- new actors
- The international system
- Non-state actors
- ISIS
- Edward Snowden

©2017. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: There are many non-traditional additions to the influential works in the international or international context, which have expanded and become very large.

Some of them have not entered into this field of international relations. Hence the need to supplement, renew and add new concepts

There digital (electronic) factor, has become the key to the hard and soft domination of international units, and an important input in international relations, especially the twenty-first century. We have been able to explore the reality of the international interaction based on (cooperation, competition, conflict).

In conclusion, the global system will remain state-based and international organizations. At the same time, it will continue to be born and no states in its interactions with the ease of use of digital technology by individuals on the planet.

*Corresponding Author : Saif Nussrat Tawfeeq , E-Mail: saifiq@tu.edu.iq , Tel:+9647700010035 ,
Affiliation: University of Tikrit/ College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 2017/07 /19
- القبول : 2017/19\10
- النشر المباشر: 2017/09 /30

الكلمات المفتاحية :
- الفواعل الجدد
- النظام الدولي
- الفواعل من غير الدول
- تنظيم داعش
- إدوارد سنودن

الخلاصة : هناك العديد من الإضافات غير التقليدية للأعمال المؤثرة في السياق الدولي أو العالمي، التي توسعت وأصبحت ضخمة جدًا. بعضها لم يدخل هذا المجال للعلاقات الدولية. ومن هنا يتطلب الأمر تكملة وتجديد وإضافة مفاهيم جديدة.

عامل الرقمية (الإلكترونية) أصبح المفتاح للهيمنة الصلبة والرقيقة للوحدات الدولية، وهو مدخل هام في العلاقات الدولية، خاصة في القرن الحادي والعشرين. لقد تمكنا من استكشاف واقع التفاعل الدولي بناءً على (التعاون، والمنافسة، والصراع).

في الختام، ستظل النظام العالمي مبنيًا على الدول والمنظمات الدولية. في الوقت نفسه، ستستمر في الظهور كيانات غير دولية في تفاعلاتها مع سهولة استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الأفراد على كوكب الأرض.

مدخل:

ان المتمعن في ثناياه دراستنا من العنوان الى الخاتمة سيجد الكثير من الإضافات غير التقليدية للفواعل المؤثرة في النسق الدولي او العالمي الذي اتسعت فواعله بشكل كبير وجلي والتي لم يدخل البعض منها في هذا حقل العلاقات الدولية، ومن هنا جاءت الحاجة الى رفد وتجديد واضافة الجديد من المفاهيم والاصطلاحات وفق المتغيرات الدولية المتسارعة التي تعصف بالنظام الدولي بمختلف الصعد للوقوف على أرضية خصبة تسعف الباحث الأكاديمي للوصول الى حقيقة الأشياء بعد اخرجاها من المضمر الى المعلن.

لم يعد يقتصر النظام الدولي على الدول والمنظمات الدولية فحسب في إطار تفاعلاته، وانما تعدى ذلك الى ابعاد وانماط متعددة فهناك الفاعل الرقمي (الالكتروني) الذي اصبح مفتاح الهيمنة الخشنة واللينة على الوحدات الدولية ، وامسى مدخلا مهماً في العلاقات الدولية لاسيما القرن الحادي والعشرين حتى انتج لنا مقتربات متناثرة من الفواعل استطعنا بعد الاستقراء والاستنباط والمشاهدة لواقع التفاعل الدولي القائم على الثلاثي المتنافر (التعاون، التنافس، الصراع) من تشخيص الفواعل الجديدة التي دخلت الى الهرمية الدولية حتى ان هناك من يجعل تلك الفواعل الجديدة اكثر تأثيراً من الدولة بل ان هناك من ذهب ابعد من ذلك الى والغى دور الدولة ونقلها من الفاعل الرئيس الى الفاعل الثانوي في النسق الدولي، وبعيداً عن الجدل

والمماحكة في اتون تلك الآراء والأفكار المتضاربة في العلاقات الدولية فان الدراسة جاءت لفك اللبس بين وتقديم الفواعل في النظام الدولي بشكلها الجديد فرداً او مؤسسة او دولة .

1-إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة بناء إطار تحليلي، لدراسة معمقة في التصورات والرؤى للنظام الدولي وفواعله المتجددة من خلال تفكير جديد غير تقليدي بما يتناسب والافاق الزمانية والمكانية في ظل التغيير الدولي صعوداً ونزولاً ، وفي خضم هذا الطرح فإن هناك مجموعة من الاسئلة يثيرها موضوع الدراسة وتحاول الإجابة عليها وهي:

1- ما هو النظام\النسق الدولي او العالمي؟

2- ماهي فواعل النظام العالمي التقليدية في حقل العلاقات الدولية؟

3- ماهي الفواعل من غير الدول التي دخلت في حيز النظام الدولي مع التغيير الدولي الذي تزامن ومخرجات الفضاء السيبراني " Cyber Space*"؟

2-فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان هناك علاقة طردية ما بين الثورة التكنولوجية وازدياد اعداد فواعل النظام الدولي في ظل افول السيادة للدول، فكلما اتسع استخدام الفاعل الرقمي كلما انحسر دور الفواعل الدولية لحساب الفواعل من غير الدول مجموعات ومنظمات وحتى الأشخاص.

3-المنهجية: لا جدال في أن طرائق البحث العلمي تحتاج إلى تحديد منهج لأية دراسة يراد البحث فيها لتكون أكثر دقة. إذ يعد تحديد المنهج من أولى متطلبات البحث العلمي، كونه المرشد أو الدليل أو المفتاح للدراسة. ومن هذا المنطلق حرص الباحث على اعتماد مناهج عدة، لما اتسم به موضوع الدراسة من انتقالات بحثية متنوعة. واستجابة لمتطلبات الدراسة عمدنا إلى استخدام مناهج عدة منها المنهج الوصفي

* كلمة **سايبر cyber :** هي كلمة إنكليزية تأتي بمعنى الكتروني وتخيلي أي من الخيال او افتراضي ، ويعرف بانه ضبط الأشياء عن بعد والتحكم بها ، المصدر : منير البعلبكي ، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ، ط2 ، بيروت –لبنان ، 2008، ص 243.

التزاماً منا لفهم مفردات النظام الدولي المتعارف عليها ووصف كل فاعل على حدا، وتم استخدام منهج التحليل لربط المعاني الوصفية بالمخرجات الجديدة للنظام الدولي، كما وتم الاعتماد على أسلوب الاستنباط الكمي والنوعي من الاحداث والمتغيرات الدولية التي شهدها العالم من احداث 11 أيلول 2001 والى انهيار المنطقة العربية وتفتيتها ودخولها في دوامة العنف والعنف المضاد في ظل تنامي محفزات الفاعل الرقمي الذي اصبح الجيش الالكتروني الداعم للجيوش والنظامية والجماعات الراديكالية واخرها سيطرة تنظيم "داعش" على ثلث مساحة العراق 10\6\2014 وأجزاء كبيرة من سوريا ما زال النظام الدولي يترنح في وضع تلك الاحداث ودراستها وفق منهجية علمية بدعم من مراكز الفكر للوصول الى الحقيقة التي انتجها من انتجها منهم وقع فيها من وقع من الدول الهشة والضعيفة.

4-هيكلية الدراسة: يتناول البحث الرؤية الكلية لفواعل النظام الدولي او العالمي، وتم تقسيمه الى مطلبين الأول تم طرح الرؤية التقليدية لوحدات النظام الدولي التي تتفاعل في اطاره العام المتمثلة بالدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، المطلب الثاني فقد جاء بما يتوافق وتطلعات الباحث للوصول الى الأهداف المنهجية لفهم الفواعل الجدد التي دخلت الى النظام الدولي فاصبح النظام ذو بعد عالمي يتجاوز الدولة متمثل بالحركات والجماعات الراديكالية ذات البعد العالمي والشركات متعددة الجنسيات الى جانب الأشخاص الدوليين ذو المكانة المعنوية وتتداخل في تراتبية هذه الوحدات التقليدية والجديدة الفاعل الرقمي الذي يعد المحور والمدخل في كل تلك الفواعل لأنه يحدد قوة كل دولة بقدرتها على فرض الأفكار لضبط حركة الشعوب على إيقاع يتناسق وطروحات القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

المطلب الأول: التعريف بالنظام الدولي:

ابتدأ الإجابة على تعريف النظام الدولي لكي يكون عوناً للقارئ في فهم اطاره المفاهيمي الذي أشبع بحثاً في متون الكتب النظرية والمفاهيمية بالتساؤل حول مدى الاتفاق على كينونة النظام الدولي وهل هناك مرادفات له او مفاهيم مقاربة تتداخل معانيها في متون الكتب والمراجع في العلوم السياسية.

اولاً: تعريف النظام الدولي والمفاهيم المقاربة له:

عند العودة الى المعاجم والقواميس وحتى الكتب المفسرة لنظريات العلاقات الدولية نجدها تتخذ اتجاهات مختلفة وتعطي معاني تتسع تارة وتنحصر تارةً أخرى في تفسير اصطلاح النظام الدولي، ومن الأمور المسلم بها في حقل العلاقات الدولية ان استعمال اصطلاح النظام بدأ في الجوانب الاجتماعية ليمتد الى الجوانب السياسية والاقتصادية، ففي حقل العلوم السياسية "كارل دويتش وجابريئل الموند" استخدما مفهوم النسق systemوالنظام order في تحليل العلاقات السياسية الدولية.

فعندما نقول النسق الدولي فإننا نعني بذلك مجموعة من العناصر والوحدات المتفاعلة، او انه كيان عام تترابط عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية بشكل متميز عن غيره، اما النظام فانه ذلك البناء الشامل الذي يتشكل من مجموعة من النظم الفرعية والتي بحركتها وتفاعلها تعتمد في صنع وإنجاز وظائفها من خلال التفاعل في إطار البناء الذي تتحرك فيه.[1]

وعندما نريد ان نعرف النظام الدولي يجب ان نتساءل هل هناك فرق ما بين النظام الدولي والنظام العالمي بعد فك اللبس بين مفهومي النسق والنظام؟

---

(1) وائل محمد إسماعيل ، التغيير في النظام الدولي ، مكتبة السنهوري للطباعة والنشر ، ط1، بغداد-العراق ، 2012، ص ص 43-44.

الحقيقة الجلية ان اكثر المفاهيم تداولاً فيما يخص حقل العلاقات الدولية هو اصطلاح النظام الدولي التي يتداخل في الوقت نفسه مع اصطلاح النظام العالمي ، فالأول يأتي بمعنى التفاعل ما بين الوحدات الدولية الذي تتألف من الدول والمنظمات الدولية وقد بدأت ملامح النظام الدولي تبرز بشكل جلي ما بعد الحرب العالمية الثانية وقيام نظم الثنائية القطبية وكان الدور الأبرز في كل المتغيرات الدولية قائم على الدول ومكانتها والدور الذي تلعبه وفق ما تملكه من قوة وقدرة مؤثرة تستقطب من يتماشى والايديولوجية المؤطرة لصورة القطب وتعادي وتستبعد من يخرج عن منظومتها الكلية، وهذا حال النظام الدولي إبان الحرب الباردة ما بين المعسكرين الغربي –الرأسمالي، والشرقي – الاشتراكي .

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي انذر ببداية مرحلة جديدة اطلق عليها النظام العالمي الجديد كما صرح بذلك بوش الاب الذي اكد انه يحمل في طياته رؤية شاملة للعالم ابعد من الدول ويتجاوز ويلغي الحدود فيدخل في هذا النظام كل فرد له قدرة على التأثير في الوحدات الرئيسة لاسيما واننا نعيش في عالم ما بعد الموجة الثالثة – عصر التكنولوجيا التي أصبحت في متناول كل فرد ، وهو ما اشر الأحادية القطيبة والهيمنة الدولية للولايات المتحدة الأميركية ، وقد صرح بهذا الوضع القائم آنذاك "صموئيل هنتنغتون" بالقول **(ان النظام العالمي الجديد هو نتاج طبيعي لصدام الحضارات)**[1]، ويرى "بريجنسكي" بصورة صريحة ان النظام العالمي الجديد ينطلق من التفوق الأميركي وله ملامح خاصة تتضمن الامن الجماعي والتعاون الاقتصادي والإقليمي والحرية التجارية الى جانب السيطرة الأميركية على صناعة القرار الدولي .[2]

---

(1) جمال سند السويدي ، افاق العصر الأميركي ، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ط2، ابوظبي –الامارات العربية المتحدة، 2015، ص 26.

(2) المصدر نفسه ، ص 27.

ومن هنا نقف على اهم تعاريف النظام او النسق الدولي العالمي فيعرفه "موريست ايست" (بانه نمط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد عبر وقت معين)[1].

اما "مارتن كابلن" فيعرف النظام الدولي بانه: (وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن)[2]

وهناك من يعرفه بانه: (مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة في وقت معين قائم على التفاعل الثلاثي (التعاون –الصراع– التنافس)). في حين ذهب اخرون الى القول انه: (مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الاخرى في مرحلة تاريخية معينة).

اما المختصين في العلاقات الدولية فيعرفونه بانه: (مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من عملية التفاعل ، فالنظام \ النسق يتميز بالترابط بين وحداته ، كما ان التفاعل يتسم بالنمطية على نحو تمكن من ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به).[3]

اما ما نميل له نحن في دراستنا هذه هي المدرسة الواقعية الجديدة الأميركية الذي تعرفه بانه: (مجموعة من المبادئ والقواعد المضمرة والمعلنة ومعايير وإجراءات لاتخاذ القرارات يعدها اللاعبون مشروعة في مجال

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للنشر ط1،عمان – الاردان ،1997، ص 15 .

(2) عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 1987، ص 16.

(3) محمد سيف حيدر النقيد، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في اطار توجهات السياسة الامريكية في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1،ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة، 2007،ص 21.

معين في الساحة الدولية ، وتحدد طبيعة المشكلة المطلوب علاجها طبيعة المشاركة والشكل المفضل للتعاون او التنافس او الصراع،[1] الذي قد يكون صفرياً وقد يكون غير صفري من حيث المكسب والخسارة).

اما شكل النظام\ النسق الدولي فقد يكون "احادي القطبية" unipolar order، وذلك عندما يحدث تركز كبير للموارد والقدرات لدى دولة واحدة او مجموعة متجانسة من الدول بحيث تسود الهيكل \ البنيان الدولي بأسره. كما قد يكون "ثنائي القطبية" bipolar order، وذلك عندما يتركز النفوذ الدولي بين دولتين او قطبين او كتلتين رئيستين تتوزع فيما بينهما القدرات، وقد تكون ثنائية جامدة tight bipolar order، وذل عندما تشكل معظم وحدات النظام الدولي كتلتين متصارعتين، ولا مكان للدول غير المنحازة، كما ان الثنائية القطبية قد تتسم بالمرونة loose bipolar order، وذل عندما توجد مجموعة من الدول المحايدة التي لا تدخل في فلك أي من القطبين المتصارعين. وقد يكون النظام الدولي "متعدد الأقطاب" Multipolar order، وذلك عندما توجد مجموعة من الدول او الأقطاب تمتلك موارد او إمكانات متكافئة تقريبا، وعندئذ يعرف هذا النظام اصطلاحاً بنظام توازن القوى.[2]

وبعد استعراض التعاريف والغاية من المسميات فان الراجح في حقل العلاقات الدولية ان مفهوم النسق اقرب منه من النظام ، لان الأخير يطلق عادة على مجموعة من القواعد التي تسري على الجميع في الاطار الذي تتفاعل فيه ، وهذا غير موجود لا في العلاقات ما بين الدول ولافي المنظمات المحددة لشكل النظام السياسي او الاقتصادي فالدول المتقدمة لها صوت مؤثر في المنظمات الدولية الاقتصادية بحجم اسهامها في ميزانية صندوق النقد الدولي او البنك الدولي وبالتالي لاوجود لقاعدة تسري على جميع الدول ، وكذلك

---

(1) المصدر السابق .

(2) محمد سيف النقيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 22.

الامر في مجلس الامن فان هناك 5 دول يحق له النقض في القرارات الدولية ، وبعد طرح هذه المبررات فان مقترب النظام يكون اقرب الى النظام في إطار الدولة الواحدة والحالة المجتمعية فيه اما النسق فهو اكثر التصاقاً بالتفاعلات الدلية التي تعمل على تناسق علاقاتها وفق مصالحها ووفق مكانتها الدولية وبالتالي تأثيرها فهي الحاكم لحركة الوحدات الدولية.

المطلب الثاني: الفواعل التقليدية:

ان العدد الأكبر من الافتراضات المنطقية التي يضعها الخبير الاستراتيجي بخصوص البيئة الاستراتيجية او الإطار العالمي له علاقة بدوافع وقوة الفاعلين الاخرين في النسق العالمي، وبالتالي تكون الرغبة عند التحضير لمصادر التحليل لدى الخبير الاستراتيجي معرفة الفواعل بتفاصيلها ومن هو الصديق ومن هو العدو لدولته وما هو إطار التفاعل القائم على الثالوث المتغير (صراع –تنافس –تعاون) لفهم أعمق لنمط العلاقات مع كل وحدة سواء اكانت رئيسة ام ثانوية.

عند العودة الى المضامين المنهجية باستجلاء والى الجذور التاريخية لفكرة النظام الدولي نجدها في الاتفاقية الدولية (ويستفاليا)، اذ يجمع أغلب الباحثين في العلاقات الدولية أن الفضل يرجع في نشوء ما أضحى يسمى الآن النسق الدولي إلى اتفاقية (ويستفاليا) 1648م، هذه الاتفاقية التي أرست أسس الدولة القومية الحديثة، القائمة على مفهوم السيادة، ومبدأ عدم الاعتداء، واحترام حرمة الحدود للدول المستقلة. اذ برزت الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، وأصبحت الدولة ظاهرة جغرافية وسياسية.

وعند العودة الى فواعل النظام الدولي فانه يضم في هيكله واطاره العام وحدات فاعلة تؤثر وتتأثر في الأفعال الناتجة عن الجزئيات وبالتالي فان السلوك الذي من اهم خواص النظام الدولي لاسيما في القرن

الحادي والعشرين خاصية اللاتجانس في فواعله فالنسق السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في:

1. حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة والقدرة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة.
2. العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً. وبالتالي نكون امام نظرية المركز والأطراف.
3. وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين مجموعة قليلة من الدول المتطورة وبين الدول المتخلفة في المجال المعلوماتي والتكنولوجي، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية. وهو ما سنعالجه في بحثنا.

وقبل الخوض في اتون الوحدات التي تتحرك في دائرة النسق الدولي او العالمي فانه من المهم التعريج على المفهوم والتعريف للنسق الدولي للوقوف على أرضية خصبة تسعفنا في البناء العلمي والأكاديمي لبحثنا. وبذلك يمكن تقسم الفواعل في النظام الدولي بحسب التصنيف التقليدي:

اولاً: الفواعل الدولية: يتمثل هؤلاء الفاعلون اساساً في الدول القومية (Nation-States) التي لايزال لها الثقل الضارب والنفوذ المؤثر من بين كل القوى التي تتحرك على المسرح السياسي، وان ما يميز الفواعل الدولية انها تتحرك بصلاحيات سيادية كاملة وغير مشروطة الا بما تتوافق ومصالحها وما ترتضيه ارادتها الحرة دون قيد او اكراه خارجي.[1]

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع ، المكتبة الاكاديمية ، ط1، القاهرة –مصر، 2011، ص 96.

وتضم كل من **الدول** التي يتفق عليها المعنيون في العلاقات الدولية بأنها الفاعل الرئيس في هيكل النظام الدولي، لما تمتع به الدول بصفة السيادة، لأن الاخيرة تميز الدولة عن غيرها من الجماعات الدولية. بل المدرسة الواقعية التقليدية تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي، وما سواه يأتي تباعاً.

اذ يستندون في ذلك بان الدولة تتمتع بالشخصية القانونية مما يسمح لها بان تكون موضوعاً وفاعلاً للقانون الدولي. وحين تكتمل عناصر قيام الدولة اكتمالا صحيحا ويصبح معترفا بها من جانب مثيلاتها، تتمتع هذه الدولة من الناحية القانونية بالسيادة.

ان الدول لا تتساوى في الواقع على الرغم من انها تتساوى قانونيا، سواء من حيث المساحة او تعداد السكان والموارد الحالية والمحتملة ولا القدرة التكنولوجية وكذلك لا تتساوى من حيث قدراتها العسكرية والجمع بين هذه المتغيرات هو الذي يسمح لنا بوضع ترتيب هرمي يسمح بتحديد دورها وقدرتها على التدخل في المسرح الدولي. غير ان المعطيات المادية ليست هي الحاسمة، فالدول تختلف من حيث نظمها السياسية والاقتصادية ومن حيث الايديولوجية السائدة.

والواقع الموضوعي يشير أنه من خلال معيار القوة تنقسم الدول في هيكل النظام الدولي الى:[1]

1-**الدول العظمى:** وهي التي تمارس تأثيراتها في نطاقات متعددة على مستوى العالم، كالولايات المتحدة.

2-**الدول الكبرى:** وهي التي تمارس تأثيرها في نطاقات محدودة وهي ترغب بالقيام بدور عالمي بيد إن قدراتها لا تتناسب ومقوماتها او بسبب تكلفة الدور، كفرنسا وبريطانيا والصين واليابان.

(1) سيف نصرت توفيق الهرمزي، مقتربات القوة الذكية كآلية من اليات التغيير الدولي.. الولايات المتحدة الأميركية انموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت-لبنان، 2016، ص 88.

سيف الهرمزي. "مقتربات القوة الذكية الأميركية ".*مقتربات القوة الذكية الأميركية* .(2001) ص 57

3-الدول المتوسطة: وهي التي تمارس تأثيراتها في معظم انماط التفاعلات على مستوى الاقاليم ليس بمقدورها ان تلعب دوراً عالمياً، لكنها تملك وسائل تمكنها من لعب دور اقليمي مثل البرازيل.

4-**الدول الصغيرة** : وهي التي لا تمارس تأثيرات ذات اهمية خارج حدودها، ودائرة الجوار المباشر، وهي تلعب دوراً محلياً، كنيكارغوا، البحرين.

4- **الدول الصغيرة جداً** : وهي دول ذات تأثير محدود جداً وليس لها تأثير في الشؤون العالمية ، وتشمل ايسلندا وجزر المالديف والفاتيكان وغيرها.[1]

اما القرن الحادي والعشرين فيعد قرن (الكتروني – ما بعد الموجة الثالثة) اذ يضع الدول المتقدمة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي في مقدمة الدول الفاعلة والأكثر تأثيراً في النظام الدولي او العالمي، وهذا ينسحب على باقي مقومات قوة الدولة المادية وغير المادية وصولاً الى مفهوم القدرة الذي يحدد مكانة الدولة من حيث الفعل واستخدام القوة وليس امتلاكها.

وفي هذا الإطار يؤكد "زبيغنيو بريجنسكي" **(يبدو ان دور الدولة يتراجع كوحدة اساسية في المجتمع الدولي وفي حياة الفرد ويعود هذا الانحسار الى نهاية الحرب الباردة عندما بزغت فواعل غير الدولة على حساب الأخيرة قوة التغيير الرئيسية، خاصة بعدما اصبحت المصارف الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والجماعات الراديكالية والارهابية ذات البعد العالمي تنشط بشكل أكثر متجاوزة المفاهيم السياسية للدولة).**[2]

(1) ينظر : خليل حسين ، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت-لبنان ، 2009 ،ص 46.

(2) زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيو استراتيجياً، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، ط2، بيروت –لبنان، 1999، ص 41.

اصبح العالم الرقمي هو عنوان للوحدات الدولية الفاعلة ، وبرزت في هذا المحور انماط ومفردات جديدة من الهويات المتجاوزة لنموذج الدولة القومية تتحرك الكثير من الهويات (اثنية ، لغوية ، دينية) بصورة بنائية جديدة واعلنت عن مكانها المستقل ذاتيا في المجالات المؤسسية الرئيسية (البرامج التعليمية، اجهزة الاعلام ... الخ).وتعكس هذه التطورات تحلل الخصاص البنيوية الاساسية للدولة وخصوصا ضعف الهيمنة الايديولوجية وصولاً الى اضعاف السيادة الوطنية والولاء ان لم نقل الانعدام في ظل انتقال الولاء باتجاه المذهب او القومية أينما حلت خارج حدود الدولة الواحدة، واهم مظاهر هذا الضعف فقدانها جزء من سيطرتها على العنف المحلي والدولي الذي اصبح في يد الجماعات الراديكالية و الانفصالية.[1]

ومما تجدر الإشارة اليه في أهمية الدولة كوحدة رئيسة في النظام الدولي فان الدول لها اتجاهين في حركتها الأول: تتحرك وفق مقومات قوتها المادية وغير المادية وبالتالي قدرتها على استثمار تلك المقومات بما يخدم اهداف الاستراتيجية الشاملة، والثاني: انها تتحرك بموجب مجموعات او كتل سياسية او اقتصادية، تجمعهم أفكار ومصالح تتفق وتطلعاتهم الخارجية، على سبيل المثال لا الحصر تكتل "بريكس" (B.R.I.C.S) الذي يضم كل من (البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين وانضمت فيما بعد جنوب افريقيا). اذ كان لهذه التكتل اهداف تحاول إعادة صياغة النظام الدولي بما ينزع الهيمنة الأميركية على وجه الخصوص والغربية بشكل عام وادماج فاعلين جدد من القوى الصاعدة والعمل على ضرورة تفعيل عدم استخدام القوة في النظام الدولي، وإصلاح الأمم المتحدة، لاسيما في مجلس الأمن الدولي "لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً ، اما الوجه الاقتصادي فان النظام الرسمالي اصبح السمة الأبرز لشكل النظام الاقتصادي العالمي فالكل يقبع تحت وطأة نظرية المركز (الدول الرأسمالية المتقدمة) والأطراف (باقي دول العالم) التي ترتبط

(1) محمد غالب ، البنية الجديدة للنظام الدولي في العقد الثاني من القرن العشرين ، دراسات سياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، العدد 22، اذار 2014، ص 3 .

بالمركز ويستنزف الفائض المالي والنقدي وفي مقدمتها الموارد الأولية التي تكون في مقدمة أولويات استمرار عجلة الصناعة والتكنولوجيا للمركز الرأسمالي .[1]

وبالتالي فان التكتلات التي تشكلها الوحدات الرئيسة في النظام الدولي لها أهمية في التأثير والتأثر على باقي منظومة النظام وهو ما يكسبها الأهمية في تحديد مسارات التغيير وفق المعطيات التي تترتب من السلوك الكلي للتكتل وهذا الامر لا يقتصر على هذا التكتل فحسب وانما يتسع الى ابعد من ذلك.

ثانياً: المنظمات الدولية:

هي جماعات قائمة بموجب معاهدة بين عدد من الدول، وجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في إطار النسق الدولي، ويتفق جميع المختصين في التنظيم الدولي بان المنظمات الدولية لاعب مهم في العلاقات الدولية الا انهم يختلفون في عدها لاعب رئيس ام ثانوي.

وهذه المنظمات تكون ذات اتجاهين دولي واقليمي وتقوم على مبدأ المشاركة الاختيارية، بمعني ان الدول المنضوية تحت إطار هذه المنظمة تقبل بالانضمام الى هذه العضوية متى ما توافقت مع الرؤية والاهداف المرسومة لها. ويكون تأثير هذه المنظمات بحسب الدول المنتمية اليها التي أشرنا لها انفاً، فالدول الكبرى لاسيما الدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الامن يكون لها تأثير في القرارات الدولية الصادرة عن المنظمة بخلاف الدول الضعيفة (دول العالم الثالث).[2]

ومن اهم المنظمات الدولية التي شكلت الإطار السياسي والأمني للنظام الدولي منظمة الأمم المتحدة التي تحتضن اكثر من (195) في عضويتها وجاء تأسيس هذه المنظمة لتشكل جوهر النظام الدولي القائم

---

[1] ينظر : ماهر إبراهيم القصير ، تكتل دول البريكس .. نشأته ، اقتصادياته ، أهدافه) ، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة – مصر، 2014 ، ص ص 12-20.

[2] ينظر: إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص ص 110-113.

على القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بعد افول القوى الاوروبية واندحار اليابان، فقد اريد بالأمم المتحدة ان تكون مشروعاً سياسياً وترتكز على مجلس الامن فهو المسؤول عن حفظ السلم والامن الدوليين كما في المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة ، وفي هيكليته مجلس الامن الذي يعد الأداة الدولية التي حددت مسار الكثير من القضايا الدولية الذي يعتمد على الأعضاء الدائمين محور النظام الدولي (الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة البريطانية وروسيا الاتحادية والصين وفرنسا)،[1] والحقيقة ان الجهاز السياسي للنظام الدولي كان في ظل الحرب الباردة يعمل وفق الصراع والتنافس الأيدولوجي الذي كان قائماً آنذاك ابان الحرب الباردة عام 1991 تبلور عمل المنظمة وفق القطيبة الأحادية الأميركية الغربية. وكان للأمم المتحدة أدواراً كبيرة في التدخل الإنساني والحروب العسكرية التي تصب في المحصلة لصالح الأعضاء الدائمين وبالتحديد الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها ولسنا بصدد الخوض في ثنايا القضايا التي عالجتها منظمة الأمم المتحدة او جهازه التنفيذي.

اما اهم المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية التي حددت شكل النظام الاقتصادي الدولي فقد تمثل بالثالوث الاقتصادي المقدس، وكانت البداية من اتفاقية (بريتون وودز) في عام 1944 التي افرزت صندوق النقد الدولي (IMF) الذي يعنى بتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف العالمية والبنك الدولي (IB) الذي يهتم بإعادة الاعمار والتنمية ومنظمة التجارة العالمية (WTO) التي تعمل على تحرير التجارة الدولية،[2] اذ شكلت هذه المنظمات الثلاث الرئة الخارجية للنظام الرأسمالي وهي بذلك خلقت نظاماً اقتصادياً دولياً محاذياً الى النظام السياسي الدولي المتمثل بالأمم المتحدة، فاصبح العالم تحت مظلة قطبين ابان الحرب الباردة حتى

(1) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية ، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري ، دار الشوق للنشر والتوزيع ، ط1، عمان – الأردن ، 2009، ص ص 110-111.

(2) محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، ط1، بيروت – لبنان، 1998، ص 187و215.

افول الاتحاد السوفيتي وتفككه وبذلك اصبح النظام الدولي رأسمالياً يمثل نفوذ وهيمنة القوى الكبرى الولايات المتحدة الأميركية والدول الاوربية وأصبحت الأخيرة في تكتل ذو صفة اقتصادية افرز عنه بعد مراحل من التطور التدريجي الى الاتحاد الأوربي، فما زالت التكتلات والمنظمات الدولية تتسارع من حيث العدد والتأثر حتى اصبح دور الدول من حيث المفهوم التقليدي ثانوياً طبقاً لقواعد السيادة امام الكم الهائل من تلك المخرجات التنظيمية بمختلف اشكاليها السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية ... الخ.

المطلب الثالث : الفواعل الجدد من غير الدول:

عندما شرعت في البت بهذا الموضوع الحيوي في العلاقات الدولية وجدت انه من المهم العودة الى الكتب الأجنبية التي لها باع وعمق في معالجة تلك المفاهيم والقضايا ، ومما زاد من ذلك الغزارة في البحوث والدراسات التي ذهبت ابعد مما نطلبه نحن في عالمنا العربي او الشرق اوسطي ، فوجدت دراسة على سبيل المثال مخصصة لسن قوانين جديدة تتعلق في التعامل مع الفواعل غير الدولية بكافة انماطها وصنوفها وكيفية التعامل معها سواء اكانت القانونية منها ام الخارجة عن القانون وهي دراسات داعمة للسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. فهم قد تجاوزوا مرحلة التنظير الى مرحلة التشريع، وهذا ليس مستغرباً لان هذه الدول المتقدمة استفادة من تجاربها وبدأت مشوراها بالبحث عن الحلول وليس البحث في المشاكل وهذا ما أغرق الشرق الأوسط والمنطقة العربية به، اذ ان الدراسات التي تقدم والاطروحات التي تبزغ تبقى رهن المكتبات (حبر على ورق)، ولا يطلع عليها أي صاحب قرار او برلماني في معظم الحالات، بل ان

مراكز الدراسات والفكر هي مراكز لدعم صانع القرار بما يريده لا دعمه وفق المنطق والمعقول والتصور الأكاديمي.[1]

وحتى لا أسهب في تلك الجدلية العقيمة التي نعيشها، فان هذه الدراسة جاءت لدعم المعطيات الاكاديمية وتطويرها بما يتسق وقواعد القرن الحادي والعشرين وحتى استشراف المقبل من الفواعل فيما بعد. وبعد اتساع مفهوم النظام الدولي وتطوره نحو النظام العالمي دخل حيز الأخير الفاعل غير الدولي عادة ما يكون فاعل غير شرعي(غير معترف به) او خارج عن القانون (المحلي – الدولي) باستثناء بعض المنظمات غير الحكومية وغير الربحية لاسيما وان سياقات النظام الدولي بشقيه السياسي المتمثل بالأمم المتحدة والاقتصادي المتمثل "بالثالوث الاقتصادي المقدس" الصندوق والبنك الدولي الى جانب منظمة التجارة العالمية لا تقبل غير الدول والمنظمات الدولية وخارج هذا الإطار فهو يخرج عن دائرة الدولي والشرعية الدولية، ويوجد في إطار العلاقات الدولية عدد من التدفقات تخرج عن نطاق سيطرة او رقابة الاجهزة الحكومية كانتقال الافراد، ورؤوس الاموال، والافكار، وهذا النوع من التدفقات يطلق عليه بالقوى عابرة القومية.

ويقصد بالقوى عابرة القومية هي الحركات والتيارات التضامنية الصادرة عن المبادرة الخاصة التي تحاول تثبيت دعائمها عبر الحدود وتهدف الى الترويج وتغليب وجهة نظرها في النظام العالمي، ويمكن التميز بين نوعين من القوى عابرة القومية، اذ تستفيد بعض المنظمات التي لا تهدف الى الربح، بنوع من

[1] لمزيد من التفاصيل ينظر : سيف نصرت الهرمزي ، النظام الاقتصادي الدولي ما بعد بريتون وودز ، محاضرات القيت على طلبة المرحلة الثالثة ، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت ، تكريت –العراق ، 2016، ص 26.

See too:William A. Schabas, Punishment of Non-State Actors in Non-International Armed Conflict, Fordham International Law Journal,Volume 26, Issue 4, 2002, Article 3,pp907-910.

الاعتراف يمكنها من ان تلعب دوراً استشارياً لدى المنظمات الدولية، اما إذا هدفت المنظمة الى الربح فان القانون الدولي يتجاهلها ويتعامل معها انطلاقا من القواعد التي تتضمنها القوانين الوطنية.

اولاً : المنظمات الدولية غير الحكومية :

بداية نشأة هذه المنظمات يعود الى نهاية القرن التاسع عشر وتوسع بشكل أكبر في النصف الثاني من القرن العشرين اذ شهدت تطوراً سريعاً لشكل اخر من المؤسسات الدولية بالتوازي مع نشؤ المنظمات الدولية الحكومية، و المنظمة الدولية غير الحكومية يمكن تعريفها بانها :(عبارة عن بنية تعاونية في مجال محدد وتجمع مؤسسات غير دولية مثل منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات والاتحادات والنقابات بمختلف اشكالها).[1] ويمكن تعريفها: (بأنها منظمة تأسست بموجب مبادرة خاصّة بغية تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة. يمكن أن تحظى المنظمات غير الحكومية بأشكال قانونية متعدّدة، غير أنّ معظمها تتّخذ شكل جمعيات أو مؤسسات لا تستهدف الربح).[2]

وهناك ثلاث مقايس مهمة يضعها المختصون في العلاقات الدولية والمفكرين الاستراتيجيين للتميز ما بين المنظمات الدولية غير الحكومية عن الهيئات او الشركات متعددة الجنسيات، وهي الصفة الدولية لتشكيلها وأهدافها، والصفة الخاصة لنظامها الداخلي ولنشاطها، والطابع المجاني لنشاطاتها الى جانب المجال الإنساني في اغلب اتجاهاتها، والهدف الأسمى لهذه المنظمات الدفاع عن المصالح الخاصة بوجه سلطة الدولة.[3]

---

[1] فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت –لبنان، 2009، ص ص 57-58.

[2] فيليب برايار ، مصدر سبق ذكره ، ص 59.

[3] المصدر نفسه ، ص 58 .

والحقيقة التي يمكن تلمسها ان الأمم المتحدة قد ابتكرت مفهوم المنظمة غير الحكومية في صورتها الحالية، من أجل تحديد المنظمة المستقلّة عن الدولة. والمنظمة غير الحكومية هي منظمة تتوفر فيها المعايير التالية وفق معطيات الأمم المتحدة :[1]

1. هيكلية شبيهة بهيكلية منظمة تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني.
2. مؤسسة على يد أفراد أو منظمات مستقلّون عن الدولة.
3. هيئات اتخاذ القرارات فيها مستقلّة عن سلطات الحكومة.

والمنظمات غير الحكومية الدولية هي هيئات (خيرية) عالمية تضطلع بجمع التبرعات من مجموعة متنوعة من المصادر، شاملة عموم الجمهور، بهدف مساندة مشروعات في بلدان العالم الثالث. وتكون هذه المنظمات أحياناً منظمات متخصصة، حيث تركز على مجالات بعينها، مثل: الرعاية الصحية، أو الزراعة، أو جهود الإغاثة في حالات الطوارئ، أو البيئة، أو التعليم، أو تنمية المجتمعات المحلية، أو الإقراض الأصغر، أو مزيجٍ من هذه المجالات. الا ذلك الامر يطرح الكثير من التساؤلات حول الأهداف والتمويل الكبير لبعض المنظمات غير الحكومية لاسيما وان هناك تشكيك بارتباطها او بعض موظفيها واعضاءها بمخابرات دول أخرى لها اهداف ابعد من الهدف الإنساني الذي يجذب الجميع وبالفعل فقد كان لبعض منظمات المجتمع المدني الداعية للديمقراطية وحقوق الانسان دور في اشعال فتيل الثورات في المنطقة العربية رغم صدق المطالب الا ان قطف الثمار تبتعد في المحصلة عن القاعدة الجماهيرية صاحبة الفعل وتصبح الضحية، وتحول المكاسب الى قوى إقليمية او دولية لها مصالح من هذا التغيير .ولسنا بصدد تقييم

(1) دليل عمليّ للمنظمات غير الحكومية ، سويسرا، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي :

http://www.mandint.org/ar/guide-ngos

تم الاطلاع بتاريخ 28\6\2016

تلك المنظمات بقدر تأكيد دورها في التغيير الدول في ظل اتساع رقعة فواعل النظام العالمي الذي خرج عن إطار قيمته الدولة الى روح العالمية في ظل العولمة .[1]

ثانياً: الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعدد الجنسيات ذات بعد اقتصادي عالمي وهي المفتاح الأول للعولمة التي شهدها العالم بشكل واضح في العقد الأخير من القرن العشرين ومع التغيير السريع اصبح عالم اليوم بنظام عالمي من حيث التأثير وارتفاع وتيرة فواعله مع دخول التكنولوجيا في كل مجال وسهولة الحصول عليها من قبل الافراد، اطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Company، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها اشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيس الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم (Home Country)، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries. وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات ان يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في انشطتها على اسواق متعددة في الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعدية الجنسيات ، حيث تتعدى القوميات ، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الانتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra

[1] الهرمزي، سيف نصرت توفيق. "هلاك الأمم بين قوانين التغيير و قواعد القيادة: دراسة في تغيير دول الشرق الأوسط .(2015) ". ص 23

National، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته.[1] ومن المهم التفريق ما بين مجموعة من الاصطلاحات التي تعطي معاني مختلفة لأسماء الشركات: [2]

1. **الشركات متعددة الجنسيات Multinational companies:**

هي شركة او شركات ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيس الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم ، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة ، بمعنى انها الشركات التي تشترك في اسهمها اكثر من دولة ولديها استثمارات خارج بلدانها، وتعتمد على اللامركزية في ادارة انتاجها، فهي ليس لديها دور تنسيقي حول عرض المنتجات في كل بلد، وانما تركز على التكيف مع المنتجات والخدمات في كل الاسواق المحلية الفردية التي تستثمر فيها. وتعمل الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنويع وتغير نشاطها ومراكز انتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف.

2. **الشركات عابرة القوميات Transnational companies:**

---

[1] كريم نعمه ، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أوراق سياسية ، الجزائر، العدد 10، تشرين الأول 2016.

[2] شارل حسو ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، حلب-سوريا، 2006، ص 46.

وهي احدى أكثر المنظمات والشركات تعقيداً، فهي شركات يكون لها جنسية واحدة وشركة ام واحدة تسيطر على الانتاج والتحكم بمسائل الانتاج والتسويق فضلاً عن احتفاظها بكل التقنيات والميزة التكنولوجية في بلدين او أكثر، لكنها لديها فروع تصنيع خارج حدودها لأسباب تتعلق بانخفاض كلفة الانتاج وانخفاض اجور الايدي العاملة والظروف الاستثمارية او القرب من الاسواق العالمية الاستهلاكية.[1] على سبيل المثال شركة (أبل Apple) لصناعة الأجهزة والحاسبات اللوحية والهواتف الذكية المحدودة، فهي شركة أميركية الجنسية وان شركتها الام ومقرها الرئيس الذي يتحكم بالإنتاج والتسويق والبحث والتطوير في اميركا، اما مصانعها فهي خارج الولايات المتحدة الأميركية وبالتحديد في الصين وهونك كونك.

3. **الشركات العالمية Global companies:**

هي الشركات التي لديها استثمارات موجودة في الكثير من الدول. أي انها تسوق منتجاتها من خلال استخدام نفس نسق (صورة العلامة التجارية) في جميع الأسواق. وهي عموماً لديها مكتباً واحداً للشركة هو المسؤول عن الاستراتيجية العالمية. يعمل على التأكيد على وحدة التخزين، وإدارة التكاليف والكفاءة. ومن الشركات العالمية: متاجر وول مارت الأميركية Wal-Mart Stores ، يخدم وول مارت أكثر من (100) مليون عميل في (26) بلداً في الأسبوع. وهي الشركة الأولى من حيث انتشارها واسهمها في قائمة الـ(500)

[1]LEE IWAN, Difference between a global, transnational, international and multinational company,18-06-2007: http://leeiwan.wordpress.com/2007/06/18/difference-between-a-global-transnational-international-and-multinational-company/

شركة العالمية. وغيرها من الشركات كـ" شركة رويال داتش شل Royal Dutch Shell" و"مجموعة سينوبك Sinopec Group".[1]

ويمكن تجسيد دور الشركات متعددة الجنسية وسطوتها في السوق العالمية من حقيقة كون (50%) من تجارة الولايات المتحدة الأميركية واليابان و (80%) من تجارة بريطانيا هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في دول اخرى. كما تقدر مبيعات الشركة العالمية الاولى (7700) مليار دولار سنوياً، وهي تمثل (35%) من الناتج الاجمالي العالمي الذي يقدر بـ(21800) مليار دولار في العام نفسه. علماً ان جميع المؤشرات الاقتصادية تشير الى النمو المستمر في هذه النسب وبالتالي تعزيز هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمـي.[2]

ثانياً: الحركات الراديكالية وحركات التحرر الوطني:

عند النظر في ابعاد تلك الحركات نجد ان الطابع المؤسس لها يقوم على مقومات قوة فكرية تستقطب محفزاتها من الواقع الموجود على الأرض، وغالباً ما تكون في صلب الفكر الذي يمس الاعتقاد او العادات والتقاليد ليكون المحور في الفكر الجمعي ومن ثم الانطلاق نحو مشروع ذو ابعاد تتجاوز القوة العسكرية الى ابعاد اجتماعية وسياسية. وإذا ما عدنا الى التشابك الاصطلاحي ما بين الراديكالي والاصولي وحركات التحرر نجدها في المحصلة تصب في نفس بوتقة الإصلاح والتغيير والحفاظ على الأصول المكتسبة التي نشأت عليها تلك الشعوب التي يدافعون عنها او الامة او الأرض.. الخ.

---

(1) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير.. الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة، 2008، ص 73.

(2) المصدر نفسه، ص 120.

الجماعات الاصولية لاسيما التي تحمل توجهاً عالمياً من حيث الفكر والعمل تعد من اكثر المخاطر التي تهدد الامن والسلم الدولي في عالم اليوم ، فالجماعات الراديكالية والاصولية تعمل بمتلازمة البؤر في تنفيذ مخططاتها اينما وجدت مرفأ أو بؤرة تؤيد افكارها فهي تبحث عن الحاضنة وتسير على نمط المظلومية لاستدراج المؤيدين والمناصرين وبالتالي الحشد الفكري الجمعي باتجاه مصالحهم على حساب قضايا الشعوب العادلة ، فهي ليس لها ارض ثابتة نسبياً ولا شعب ولا حكومة ثابتة ، كالدول، حتى يتم استهدافها أو الضغط عليها من قبل الدول ، بل ان استخدام القوة الخشنة المباشرة للقضاء عليها يولد رد فعل مضاد اكثر من الفعل نفسه، بسبب النمط الفكري والعقائدي والبنيوية التي اسست عليها، اما حركات التحرر الوطني فهي تقوم في الحقيقة على مبادى ذات ابعاد محلية غالباً وقد تلجا الى ابعاد إقليمية او دولية للترويج لمشروعها وتدويله عبر أفعال هنا وهناك وللضغط على المجتمع الدولي او المحيط الإقليمي الى إيجاد حلول سريعة لمرحلة الظلم التي تتعرض لها معتقداتهم او ارضهم.

وقد برزت حركات تحرر وطني ذات طابع إسلامي ، فهناك حركات تنتمي فكرياً وعقائدياً الى تيار الإسلام السياسي، وهي عاملة في محيطها الإسلامي وتشكل في الوقت نفسه نواة وعنصراً اساسياً في حركات التحرر الوطني في بلادها ، ومن هذه الحركات على سبيل المثال حركة حماس الإسلامية في فلسطين التي تحكم غزة منذ عام 2007، وهي تعمل على إيجاد مشروع عربي واسلامي متكامل لتحرير ارض فلسطين التاريخية من النهر الى البحر، اذ ان الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود،[1] وبما ان هذه الحركات لا تمثل بعداً دولياً في استثناءات معينة فإنها لا تعد فاعلاً من غير الدول على غرار القاعدة او تنظيم داعش في قضايا النسق العالمي.

[1] جمال سند السويدي، السراب ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، دبي – الامارات العربية المتحدة، 2015، ص ص 187-188.

ويمكن اخذ نماذج تعدهم الولايات المتحدة الأميركية اهم الفواعل من غير الدول التي تشكل تهديداً وتحدياً على المصالح الاميركية وحلفائها وهي:

تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش):

يُعد تنظيم القاعدة منظمة وحركة متعددة الجنسيات عابرة للحدود وهي ذات توجهات إسلامية وأصولية، ويمكن ان نبين مجموعة من الاسباب التي جعلت من القاعدة فاعلاً في النسق العالمي حيث أصبحت جميع حركتها التغييرية ذات بعد عالمي كونها احدى الفواعل غير الدولية في النظام العالمي الذي تعددت فواعله:

ان المحور الذي تأسس عليه التنظيم هو الاعتقاد الجمعي، تحت شعار كبير تتقبله الاذهان (الاسلامية) وهو الخلافة الاسلامية والحكم بما انزل الله (الحاكمية) واستعادة القدس واستعادة الهيبة للامة الاسلامية بدل الخنوع والتبعية للغرب، لاسيما وان ما جمعهم في افغانستان هو (الجهاد) نصرة المسلمين ضد الشيوعية، بعد ان فتح الباب لهم، وفق دعواتهم التي يستقطبون من خلالها الاتباع.[1]

وقد جاء التحدي الاكبر لهذه الحركات العالمية في احداث 11 ايلول 2001، وتبني الولايات المتحدة الحرب على الارهاب، اذ كانت هذه الضربة اقوى وقعاً على الولايات المتحدة في البعدين الداخلي والدولي ، فهي ليست كهجمات اليابان الجوية على الاسطول الاميركي في المحيط الهادئ (بيرل هاربر) اذ من الممكن الرد على اراضيها، فأحداث 11 ايلول 2001 تُعد أول ضربة على الداخل الاميركي من قبل الفواعل من غير الدول، ومن هنا جاء دور صانع القرار الاميركي للتعامل مع هذا التحدي، فكان الخيار الأول: ضرب مناطق وبؤر الارهاب (افغانستان) وتجفيف منابع الارهاب والقصاص من الدول المارقة (العراق)، وكانت الوسيلة

[1] ياسر الزعاترة، من "العدو البعيد" إلى "العدو القريب"، بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة-قطر،6\12\2012 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e2963cdd-0078-4f64-a0b9-f07034d52be7

تم الاطلاع بتاريخ 29\1\2016

الخشنة – العسكرية– الاداة الابرز في حشد التحالف الدولي لمكافحة الارهاب. وازداد خطر (الجهاد العالمي) بحسب الوصف الاميركي بعد احتلال العراق وافغانستان، فمن ناحية اعلان "بوش الابن"(بانها حرب صليبية على الاسلام)، أصبح العراق مركز استقطاب للقاعدة والجماعات الراديكالية، وانتقل من كونه بلداً خالي من الارهاب الى بلد مصدر للإرهاب. وعلى الرغم من الضربات الموجعة التي منيت بها القاعدة في العراق وفي افغانستان من قبل الولايات المتحدة الاميركية، لاسيما بعد مقتل زعيمها "بن لادن" الا ان الاستجابة كانت تستهدف القاعدة على مستوى القيادات، والواقع الفعلي الذي يشاطره الجميع بان القاعدة التنظيمات ذات التوجه الراديكالي لا تنتهي بنهاية قادتها.[1]

إن ما يسمى(الربيع العربي) القى بضلاله على المشهد ليزيد الفجوة بين الاستجابة لتحدي القاعدة وانتشارها، ولعل اكبر دول (الربيع العربي) استقطاباً للقاعدة الذي ولد من رحمه مجموعات اكثر تطرفاً كتنظيم (داعش) في سوريا، بعد ان اصبحت ساحة اقتتال من منطلقين الأول : بطش النظام البعثي (الذي يعدوه ذو منهج علماني) والمنطلق الثاني: الاحتقان الطائفي، ويعد القتال من اجل المذهب هو احد العوامل المهمة، لدى تنظيم القاعدة وحتى حزب الله اللبناني، وبالطرف الاخر اصبحت سوريا ساحة صراع تارة لأسباب مذهبية واخرى براغماتية مصلحية بالنيابة ما بين القوى الدولية (اميركا –روسيا) والقوى الإقليمية (ايران–تركيا– قطر –السعودية) والفواعل غير الدولية (تنظيم القاعدة العالمي –النصرة –حزب الله اللبناني –وجماعات أخرى). [2] الى جانب المعارضة السورية التي لسنا بصدد نقاش مكانتها في الساحة، كل هذه المتغيرات عقدت المشهد وزادت من حدة التحدي سواء من قبل تنظيم القاعدة أو حزب الله اللبناني. وهذا التداخل في

[1] محمد بن عبد الله الشنقيطي، مصدر سبق ذكره ، ص 170و177و183.

[2] Anthony H. Cordesman , Syria, U.S. Power Projection, and the Search for an "Equalizer", Center for Strategic and International Studies(CSIS),march 2013,p 2(pdf).
Seen: 30\1\2016

الصراع المذهبي الذي تغذيه دول إقليمية وقوى دولية كبرى، عزز الرأي لدى صانع القرار الاميركي بعدم جدوى التغيير بالقوة الخشنة لإسقاط النظام. كون ان ميل الكفة لصالح أحد الأطراف ليس بصالح الولايات المتحدة الاميركية، بل بقاء الحال على ما هو عليه أفضل المشاهد مستقبلية لا سيما فيما يتعلق (بأمن اسرائيل).

كذلك أصبحت لتنظيم داعش بعد اكثر انتشاراً ما بعد الازمة السورية وما يسمى ثورات الربيع العربي ، لاسيما بعد ان اعلن (الخلافة) وتحويل دولته الافتراضية الى دولة حقيقة قائمة على ارض الواقع بعد السيطرة على مناطق شاسعة من العراق تقدر بأكثر من ثلث مساحته في 12\6\2014، مما جعل منه رقماً صعباً كأحد الفواعل من غير الدول المؤثرة على الوحدات الدولية الرئيسة حيث انتجت دولة غير معترف بها في هذه المنظومة تعلن حربها على الجميع تحت عنوان كبير من ليس معي فهو ضدي بل انه يحارب ويقاتل كلمن يقع خارج حدود دولته لاسيما بعد ان وجه دعوته الى كل المسلمين في بقاع العالم الى التوجه الى (دولة الخلافة)، واضطلع هذا التنظيم الى اكبر من ذلك حيث تخلى عن القاعدة وجعل كل التنظيمات السلفية الجهادية خارجة عنه وانها بعيدة عن الحق.[1]

رابعاً : الأشخاص الفاعلين\ الفرد الفاعل "عابري القوميات":

ان عصر الفاعل الرقمي بكل انماطه جعل من الأشخاص الفاعلين أكثر اتساعاً وتأثيراً، فلم يبقى الإطار التقليدي في التفاعلات الدولية مقصوراً على الدولة او المنظمات الدولية وذلك لان عالمية الانترنيت والعولمة جعلت من هؤلاء الافراد بأفكارهم عابرة القومية أكثر استقطاباً لمجموعات من الشعوب في دول مختلفة.

[1] قارن : عبد الباري عطوان ، القاعدة التنظيم السري ، دار الساقي ، ط1، لبنان ، 2007، ص 20-28.

لم يكن الحديث عن الأشخاص الفاعلين في النظام الدولي في القرن العشرين حتى مع نهاية الحرب الباردة لان الصراع الايديولوجي آنذاك كان طاغياً وفق التفكير التقليدي لمدارس العلاقات الدولية، ومع دخول الفاعل الرقمي والتكنولوجي الى كل بيت وبيد كل شخص عبر الهاتف الذكي والحاسوب الذكي اصبح وامسى للفرد تأثير بدون كيان الدولة وهذا التأثير يختلف باختلاف الشخصية الاعتبارية والمعنوية التي يتمتع بها هذا الفرد الفاعل وبحسب الايمان بأفكاره، فبابا الفاتيكان له تأثير ديني على العالم المسيحي وبالتالي تعرضه لأي اعتداء او قتل على سبيل المثال سيخلق فوضى عارمة على أساس ديني.

هذا المعيار الذي تحدثنا عنه جعل من (الفرد الفاعل) مكانة مهمة في النظام الدولي، واذا ما نظرنا على المستوى الإقليمي نجد ان اعدام المملكة العربية السعودية لعالم الدين الشيعي "نمر لنمر" كان له تداعيات على مستوى العلاقات مع ايران وهذا التأثير المعنوي الذي تستغله الدول لتسخير وتنفيذ اجنداتها ما كان ليكون لولا الفاعل الرقمي المتمثل في الاعلام الفضائي ومواقع التواصل الاجتماعي التي تؤسس حشداً فكرياً جمعياً لاستقطاب القلوب عبر العاطفة الدينية او القومية او المذهبية او العرقية وبالتالي السيطرة على العقول وتوجيه الافراد لتنفيذ المآرب السياسية وفق معطيات المرحلة .

وفي منازعات مع التقليدين في مفكري وعلماء السياسة فان الواقع يثبت ويؤكد بأن المواطن العالمي (Global Citizen) أصبح فاعلاً يحسب له ألف حساب، ويزداد الاهتمام به من كثرة تدخلاته المستمرة محاولة منه إصلاح أوضاع مجتمعه الصغير الدولة وأوضاع مجتمعه الأكبر العالم، بعدما أصبح العالم كقرية صغيرة بعد الثورة التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية التي ساهمت في تطوير وترقية مختلف وسائل الإعلام المسموعة منها والمكتوبة والمرئية – قنوات فضائية، ووسيلة الانترنت التي جمعت بين كل أنواع وسائل الإعلام. لقد غذى الانترنت جزءا من العالم الافتراضي لا يمكن تجاهله، وقد قالها مستشار للرئيس

أمريكي قبل سبعة عشر عاما أن الانترنت سيحقق للعالم ما عجز عن تحقيقه في مجال الديمقراطية ذلك لأنه سيحقق الديمقراطية الكونية.(1)

وإذا ما أردنا ان ندرج قائمة بأسماء الأشخاص الفاعلين الذين لهم تأثير دولي فانه من الصعوبة بمكان تحديد سماتهم وحصرهم في هذه الدراسة ولكننا بهذا الصدد سوف نأخذ على عاتقنا نماذج متنوعة لها تأثير في القرن الحادي والعشرين:

1- بابا الفاتيكان(2*): او بابا روما او بابا الكاثوليك، او بابا اللاتين، او بطريرك الكنيسة الكاثوليكية. نائب يسوع المسيح هو أول لقب رسمي في سجل التشريف، ويختصر عادة بلفظ "النائب"، ويستخدم عادة للإشارة لرئاسة البابا للكنيسة على الأرض، يحكم البابا أصغر دولة من حيث المساحة في العالم وتأخذ شكل شبه إهليلجي في قلب مدينة روما عاصمة إيطاليا التي تحيط بها من جميع الاتجاهات ويفصلها عنها أسوار خاصة؛ تبلغ مساحة الفاتيكان (0.44) كم مربع ويقارب عدد سكانها (800) نسمة فقط وتعد بالتالي أصغر دولة في العالم من حيث عدد السكان أيضًا. ورغم كونها أصغر دول العالم سكانًا ومساحةً فهي تستقي دورها وأهميتها من كونها مركز القيادة الروحية للكنيسة الكاثوليكية في العالم والتي يربو عدد أتباعها على (1.200) مليار نسمة.(3)

---

(1) نبيلة بن يوسف ، مستـقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة "المنظمات العالمية غير الحكومية" و"المواطن العالمية، على الرابط الاتي :
http://droitmarocma.blogspot.com/2012/10/blog-post_7304.html

* **الفاتيكان**: دولة صغيرة لها مكانتها الدينية العالمية، وتسمى بالدولة البابوية أو دولة الكنيسة، وكانت من بين الدول التاريخية الكبرى في إيطاليا من القرن السادس تقريبًا وحتى توحيد شبه الجزيرة الإيطالية في عام 1861 على يدي مملكة بييمونتي سردينيا (استمرت الدولة البابوية في شكل أقل اتساعًا إقليميًا حتى 1870.ضمت الدولة البابوية الأراضي الواقعة تحت السيادة البابوية المباشرة، وفي ذروتها غطت معظم الأقاليم الإيطالية الحديثة في رومانيا وأومبريا وماركي ولاتسيو. عادة ما تسمى هذه السلطة بالسلطة الزمنية للبابا.

(3) منصور عزمي ، موسوعة اطلس العالم ، دار النور للطباعة والنشر ، ط2، بغداد –العراق، 1988، ص 110.

وبالتالي لبابا الفاتيكان سلطة روحية على الديانة المسيحية الكاثوليكية الا ان المكانة التي يتمتع بها كبيرة جداً وهو محور دراستنا في قراءة الفاعل والمؤثر في النظام الدولي، وبالتالي فان كلام البابا له رنين صوفي في اذهان المسيحيين الذين يشكلون النسبة الأكبر في العالم مقارنةً بالديانات الاخرى، هذا التأثير له معاني كثيرة قولية وفعلية ، فكل قول وفعل يظهره البابا فانه له معطى على الأرض، وفي الوقت نفسه ان أي تجاوز او اعتداء تجاه سلطة البابا الروحية او شخصه من قبل جماعة او ديانة سيكون له تبعات وردة فعل كبيرة مما يؤدي الى ارباك وعدم استقرار بالرغم من ثورات الإصلاح التي قضت على سلطة الكنيسة آنذاك وفصلت الدين على السياسة.

2- جورج سوروس[1]:

هو ملياردير مجري يهودي أميركي – سياسي واقتصادي في الوقت نفسه، تقدر ثروته بأكثر من (23) مليار دولار ففي 2014 وضع في المرتبة (27) لقائمة فوربس لأغنياء العالم ويعد في العام نفسه سابع أغنى رجل في الولايات المتحدة الأميركية، تأتي أهمية هذا الشخص من نفوذه الدولي بل العالمي لاسيما وان الدلائل تشير على قدرته في التحكم باقتصادات دول مختلفة، ويمكن استشفاف تلك القدرة في التأثير من مؤسساته التي يتحكم بها وهي أحد اهم ادواته المهمة في النظام الدولي.

(1) ولد **جورج سوروس** بالعاصمة المجرية "بودابست" في العام 1930 وكان اسمه "چورچ شوارز" قبل أن يغير والده اسم العائلة في العام 1939 إلى "سوروس" خوفاً من النازيين. هاجر "جورج" إلي انجلترا عام 1947 و تخرج في مدرسة لندن للاقتصاد، ثم حصل في العام 1951 علي بكالوريوس الفلسفة و في 1954 علي الدكتوراه بنفس المجال. من اشهر مؤلفاته : كتابي المجتمع المفتوح، وأزمة العولمة الرأسمالية.

-See more at:

http://al3asemanews.net/news/show/143847#sthash.ygfCX7rf.dpuf

تم الاطلاع بتاريخ 3\2\2016

هذه الشخصية جاءت أهميتها من المكانة التي يتمتع بها في الأوساط الدولية، فهو يمتلك أسهم بعدة مؤسسات مالية دولية كبرى مثل "بنك سوسيتيه جنرال –جنرال موتورز –جنرال اليكتريك –أبل – وكذلك هو أحد أكبر المساهمين بـ"فيسبوك" لأنه الأداة الرئيسة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لاسيما بعد (ثورات الربيع العربي)، بالإضافة إلي مجموعة من البنوك و الشركات الأمريكية. ويعد "سوروس" مؤسس "صندوق المجتمع المفتوح Soros Open Society" و"مؤسسة سوروس" بالمجر المعروفة بدعمها للتغيير في البلدان الديكتاتورية.

الى جانب ذلك فان هذه الشخصية العالمية لها دور في تمويل المؤسسات التي تستهدف الشباب لذا يعد من أكبر ممول لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في العالم، وهو المؤثر في النظام السياسي الأميركي وله صدى في صناعة القرار لاسيما في سياسة "أوباما"، وهو الممول الرئيس لمختلف الثورات الملونة.

قام "سورس" في تاريخه بدعم الحركات التحررية بوسط أوروبا وشرقها عبر مؤسسته "المجتمع المفتوح" ابان الحرب الباردة ، ويُعد أكبر ممول وداعم للمنظمات غير الحكومية الحقوقية الدولية مثل "فريدوم هاوس" و"الصندوق الوطني للديمقراطية" و"مركز أبحاث كارنيجي" اهم خزنات الفكر الأميركي ويقدم أيضاً تبرعات ضخمة لمنظمة " حقوق الانسان Human Rights Watch." التي تهتم بحقوق الانسان الديمقراطية التي تمول بنسبة (75٪) عبر الدعم الحكومي الأمريكية الموجه.

يعد " جورج سوروس" أحد أكبر ممولي (مبادرة الأديان المتحدة URI) بجانب "بيل جيتس" اذ يدعو الى إقامة نظام عالمي موحد لتوسيع رقعة العولمة التي تتسلل الى العالم عبر الفاعل الرقمي (عالم واحد و حكومة واحدة و سوق مشترك واحد و جيش واحد وتعليم واحد ودين واحد). ولهذه الشخصية الفاعلة دور في التغيير

في اقتصادات الدول الصاعدة، فهو المسؤول الرئيس عن الانهيارات الاقتصادية لدول النمور الآسيوية خلال عامي 1997و1998.فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان روسيا الاتحادية كقوة كبرى في النظام الدولي قد حظرت مؤسسة خيرية مؤيدة للديمقراطية أسسها الملياردير "جورج سوروس"(1)، قائلة إن المؤسسة تشكل تهديدًا لكل من أمن الدولة والدستور الروسي. وهذا يعني ان الأشخاص العالمين او عابري القوميات لهم تأثر حتى على الدول من مستوى الدول الكبرى وهو ما يعزز نظرتنا بان الفواعل من غير الدول أصبحوا اليوم لهم مكانة ونفوذ في إطار التفاعلات الدولية. وهناك تسريبات من الشخصية المثيرة للجدل "سنودن" يقول انه المسؤول الرئيس لتحريك الشارع في المنطقة العربية وإدارة التغيير وهو الفاعل في احداث ما يسمى (ثورات الربيع العربي).(2)

وهذه الحقيقة نختصرها بتأكيد "جورج سورس" على انه شخص فاعل في النظام العالمي وقدم نفسه كزعيم قادر على إحداث تحول عالمي الطابع، ويقول في كتابه "حول العولمة": **(إني أتمتع ببعض الصفات التي تسمح لي بأن اخطط لمصير العالم في المستقبل. فأنا اعرف ماذا تعني العولمة الرأسمالية والأسواق المصرفية الدولية لأني جربت نفسي فيها ونجحت).**(3)

ومن الملاحظ وفق رؤية ثاقبة نجد ان تلاميذ "سوروس" في كل بلدان العالم يرفعون شعار الديمقراطية وتذويب الانتماء للوطن وفق منظومة عالمية مفتاحها الرئيس الولايات المتحدة الأميركية والذين يأخذون منه المال يرفعون شعار "قبضة اليد".وبمراجعة شعارات حركات المعارضة في صربيا وجورجيا وروسيا وفنزويلا سنكتشف أنها جميعها ترفع شعار "قبضة اليد".

---

(1) للاطلاع على الخبر ينظر: صحيفة اليوم السابع ، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي :
http://www.youm7.com/story/2015/12/1/]
تم الاطلاع بتاريخ : 3\4\2016

(2) عبدالجليل زيد مرهون، جورج سورس وعالم السياسة الأمريكي، الرياض –المملكة العربية السعودية ، 2006، ص ص3

(3)المصدر نفسه ، ص 4.

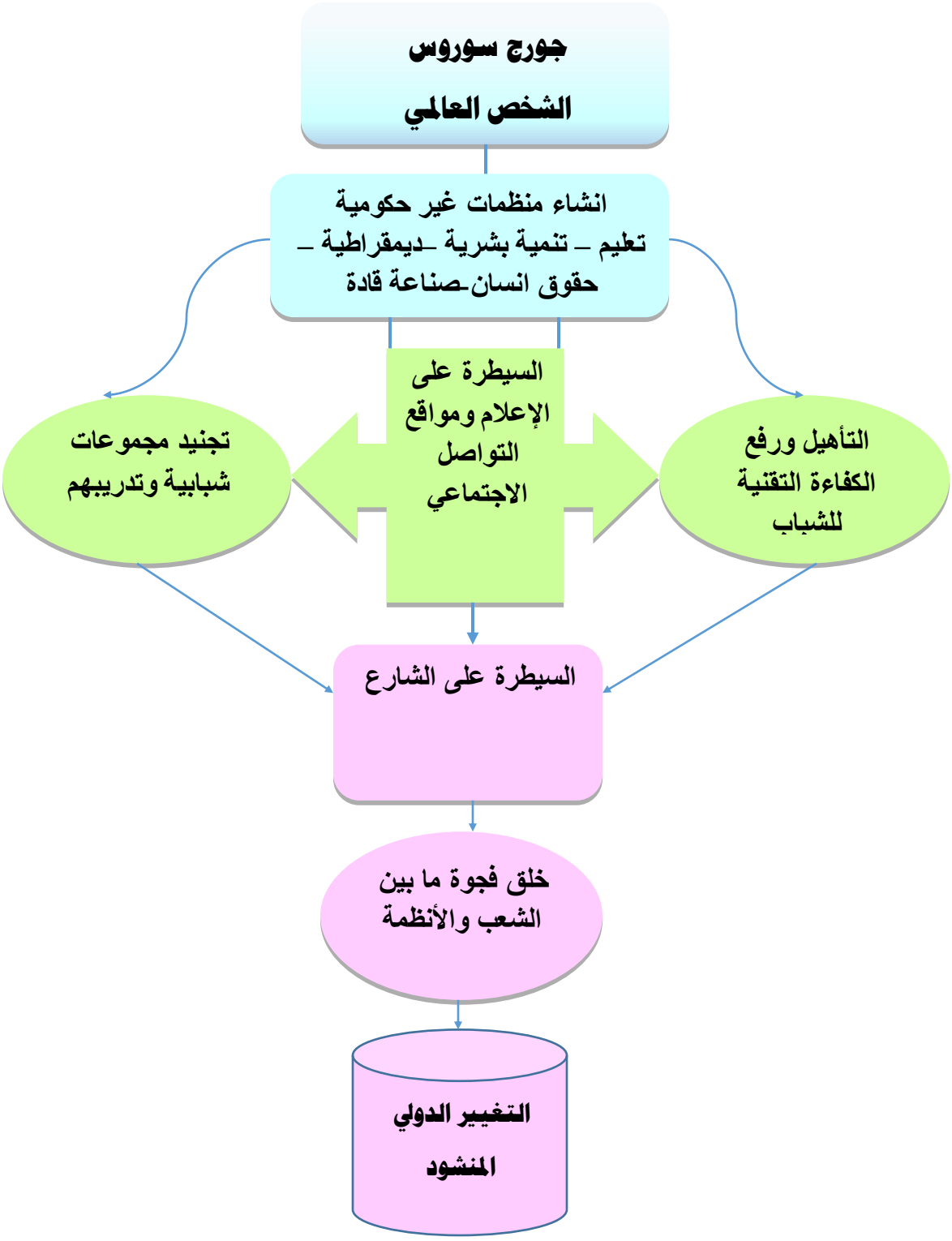

شكل رقم (1) من اعداد الباحث

3-**إدوارد جوزيف سنودن** [*1]:

هو أحد موظفي وعملاء وكالة المخابرات المركزية الأميركية كما انه قد عمل في وكالة الامن القومي الأميركي التي تمرد عليها ليصنع من المعلومات التي يمتلكها صرحاً الكترونياً لكشف خفايا المخابرات الدولية بشكل عام والمخابرات الأميركية على وجه الخصوص عبر موقع الـ(ويكيليكس) الذي اشتهر كموقع لفضح الجرائم والانتهاكات التي يقوم بها الجيش الأميركي وكشف أساليب الاستخبارات الأميركية وطرق التجسس على الدول وعلى أنظمتها.

وبدأت هذه الشخصية العالمية بالبزوغ في حزيران 2013 عندما سرب معلومات مصنفة على أنها سرية للغاية من وكالة الأمن القومي، أهمها برنامج (بريزم) إلى صحيفة الغارديان وصحيفة الواشنطن بوست. وهو برنامج سري لوكالة الأمن القومي يعمل على استخراج بيانات المستخدمين المخزنة ضمن أجهزة خوادم شركات إنترنت أميركية كبرى. ويتم تنزيله على أنظمة الشركات ليقدم لها وصولاً مباشراً إلى الخوادم المركزية لمواقع منها "غوغل" و"فيسبوك" و"آبل" و"ياهو" و"إيه أو إل" وسكايب" و"يوتيوب" و"مايكروسوفت"، لاستخراج رسائل بريد إلكتروني ومكالمات صوتية ومقاطع فيديو وصور واتصالات أخرى لعملاء تلك الشركات دون الحاجة إلى أمر قضائي والذي بات يتقنه، فهو يملك الداء ويملك المصل والعلاج في سد الثغرات في العالم الرقمي.(2)

* شخصية لم توفق في مجالها التعليمي فهو لا يملك شهادة ثانوية الا انه كان موهوب في مجال الحاسبات وذو معرفته موسعة بالإنترنت وببرمجة الكمبيوتر تمكن من التقدم بسرعة في وظيفته بعد ان كان حارساً في أحد ابنية وكالة الامن القومي بالنسبة لشخص لم يحصل على شهادة ثانوية.

(2) Edward Snowden: Leaks that exposed US spy programme, BBC, 17 January 2014, see more at:
http://www.bbc.com/news/world-us-canada-23123964
Too: Free snowden , see more at :
https://edwardsnowden.com/

هذه الظاهرة الجديدة التي تمثلت بشخصية "سنودن" هزت الولايات المتحدة الأميركية التي تتربع قمة الهرمية الدولية في النسق الدولي لاسيما بعد فرار العميل الى هون كونك ومن ثم الى روسيا الاتحادية ، مما خلف ازمة كبيرة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية ، اذ دانت الخارجية الأميركية التصرف الروسي وايواء المطلوبين الى بلادها، ومما يدلل على حجم المعلومات المؤثرة على هيبة الولايات المتحدة الأميركية صرح رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب "مايك رودجرز "(إن (95%) من المعلومات التي حصل عليها "سنودن" ذات طابع عسكري، وهي تكتيكية واستراتيجية، ونعتقد أنها باتت بأيدي الروس.(1)

وهذا ما يؤكد التطور التكنولوجي قد صنع من الأشخاص فواعل كثيرة جديدة تشكل تحدياً للدول حتى المتقدمة منها، اذ بإمكان أي شخص ان يكون مؤثر في النظام الدولي إذا ما اتقن اداوته وخفاياه.

خامساً: (الجمادات) المقدسة*:

تُعد هذه الدراسة الأولى في تحديد هذا النوع من الفواعل الذي لم ينتبه اليه المختصون في العلاقات الدولية، اذ ان الاهتمام منصب على المكامن الحية للشخصية الفعلية والمعنوية المتمثلة بالفرد او الشعب الذي يعد الركن الرئيس من اركان الدولة والتي تمثل الوحدة الرئيسية في النظام الدولي، اما (الجمادات المقدسة) فهو مفهوم جديد لا تعيره المدرسة الواقعية أي أهمية لان الحياة تكمن مع الاحياء، فما قيمة الأموات والجمادات في منظورهم. ولكن هناك وقائع واحداث تؤكد فرضيتنا في أهمية الأماكن المقدسة او التاريخ المقدس الذي تناقلته الأجيال عبر الفكر الديني المتمثل بالحلقات والدروس والمنابر الى جانب الكتب والروايات التي تتداولها الدواوين والبيوت للتعبير عن التنشئة الدينية التي ترتبط بالأيمان المطلق وفق العقيدة الموروثة لا المكتسبة.وقبل الولوج في اتون هذا الفاعل الغامض في ميدان العلوم السياسية، فانه من المهم تعريف الجمادات المقدسة لفهم المضامين وبالتالي سبب دخوله كفاعل في النظام الدولي.

---

(1) تقرير: سنودن سلم وثائق أميركية للروس، شبكة سكاي نيوز العربية، على الرابط الاتي:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/606665

تم الاطلاع بتاريخ : 22\11\2016

* تعد هذه الطروحة من منطلقات الفكر الغربي الليبرالي الذي يعتمد على الماديات ولا يقيم أي اعتبارات رمزية للمقدسات في التشخيص الاكاديمي الا من وجهة نظر المؤمنين بها .

الأماكن المقدسة: المقدس[1] في اللغة (شيء مبارك يبعث في النّفس احترامًا وهيبة) وهو عكس المدنس، فالمكان المُقدَّس لها أهمية في كل الديانات وجاء في كتاب الله العزيز في قوله تعالى: {فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى}[2] ومن الأراضي المقدَّسة: أرض فلسطين، البيت المقدَّس: بيت المَقْدِس، وكذلك يستمد من ذلك الحقّ المقدَّس وبالتالي فان المبدأ القائل بأنّ الملوك يستخدمون الحقّ في الحكم مباشرة من الله وأنّهم عرضة للمحاسبة من الله وحده.

اما الجمادات فهي كل شيء ليس فيه روح بالمعنى العلمي والصوفي، وهو قسم من أقسام الكائنات، وهو ما لا ينمو ولا حياة له، على خلاف الإنسان، والحيوان، والنبات، فنقول أَرْض جماد: لا حياة فيها، قاحلة، لا مطر فيها. وبالتالي يمكن تعريف المجمل للجمادات المقدسة بانها الموروثات المادية التي لها مكانة دينية في عقيدة مجموعة من الناس لها قدسية لرفات نبي او ولي او عالم او مفكر او مؤول، يستقون ايمانهم من أقواله وافعاله وما يقره في حياته وتختلف تلك القدسية بحجم المؤمنين بذلك وبالتالي يكون التأثير بحسب الكتلة السكانية والرقعة الجغرافية وصولاً الى المقررات والمتبنيات الفكرية التي تدافع عن المعتقد.

اما عن كيفية كون هذه (الجمادات) الأماكن المقدسة فاعلاً فإننا سنطرح وقائع ومصاديق وافتراضات في استقراء لهذا المفهوم الجديد في العلاقات الدولية، مع التأكيد ان ان كلمة جمادات لا تتماشى مع معتقدات المسلمين وغيرهم من المؤمنين بما يؤمنون به او يعتقدون به وخير مثال على ذلك الأديان في الهند .

الواقعة الأولى الملموسة: تفجيرات الامامين (علي الهادي والحسن العسكري) في سامراء في فبراير\شباط 2006، الذي له قدسية لدى مجموعة كبيرة من المسلمين اسفر عن اشتعال حرب أهلية طائفية ما زال العراق يعاني من اثارها السلبية مما أدى الى الاخلال بالأمن والاستقرار الداخلي للعراق وبالمحيط الإقليمي لأنه اشعل موجة من السخط الشعبي وعلى وجه الخصوص (الشيعي) لاستهداف هذا المكان المقدس ، فالعلماني وغيره يعلم قداسة ذلك لدى (الشيعة) وكذلك الاكاديمي والمفكر والواقعي لكنه لا يؤمن بانه فاعل بيد ان الوقائع شهدت بعكس ذلك، وبالتالي لو افترضنا ان القدس تتعرض للهدم من قبل اليهود فان ذلك سيعني

---

(1) تشير الكلمة اللاتينية sacer التي اشتق منها مصطلح sacred (المقدَّس)، إلى التمييز بين ما هو متعلق بالآلهة وما لا علاقة له بها.

(2) سورة طه : الآية 12 .

اشتعال المنطقة باسرها بموجة من العنف المقبول وتهديد المصالح الغربية التي تعد في ذهن المسلمين انها السبب في قيام (دولة إسرائيل) على الأرضي الفلسطينية، وبالتالي سيكون المسلمين في بلد الجنسية المكتسبة خطر على الامن القومي الأميركي او اوروبا مما يجعل من المكان المقدس فاعل في النظام الدولي بالاعتماد على الشعور العاطفي الديني او المذهبي.

ويمكن وضع افتراضات وتطبيقات كثيرة في هذا المجال ولا ينعكس على المسلمين فقط وانما على جماعات أخرى فالمسلمين لديهم مقدسات هي جزء من الأصول والثوابت وهي (بيت الله الحرام – الكعبة المشرفة) وما دونها يختلفون عليها باختلاف التنوع المذهبي وبالتالي اختلاف درجة القداسة وصولاً الى حجم الكتلة السكانية المؤمنة بذلك المكان (الجماد) المقدس.

ويمكن الوقوف على خاطرة بسيطة في الصراع في سوريا فمع الشرارة الأولى للثورة السورية في عام 2011 لم تكن الصورة واضحة من حيث الاتجاهات ، وكان السائد في ذلك روح التغيير الشعبي ضد الدكتاتوريات وبالتالي البحث عن الحريات والديمقراطية وحق المواطنة، لكن مع ردات الفعل العنيفة من قبل النظام السوري وأدواته خلق بؤر جديدة ذات أيدولوجيات دينية وقومية متقاطعة تحمل رايات مختلفة وليس هذا موضع حديثنا بقدر الوقوف على المشهد السوري عندما استغلت ايران بعض الأماكن المقدسة ك(مرقد السيد زينب) لاستثارة العواطف واستقطاب الاتباع من من خلال مذهبة الصراع والحفاظ على الجبهة المتقدمة لها في سوريا وبالتالي استطاعت ان تستقطب من كل بلاد العالم من باكستان – أفغانستان – الهند – العراق – لبنان –اليمن –السعودية – البحرين .. الخ ، للدفاع عن هذا المقدس فأصبحت البوصلة في حشد الكتل البشرية عبر هذه الطروحات ، وبالتالي جاءت الفرضية وفق هذه المعطيات مطابقة لما تم طرحه في ثنايا دراستنا، وما اريد الوصول اليه انه من يمتلك مفاتيح التغيير واشعال الحرب (الفتن) يتخذ من هذه الأماكن وسيلة لخلق حرب طويلة طاحنة لا تبقي ولا تذر تغيب عنها قوانين الحرب في كل الأعراف انها الحرب الاهلية ذات الطابع المذهبي والطائفي، فالهاء الاخر مهمة سهلة عبر القيام بتفجير مرقد او معبد واتهام الاخر عبر وسائل التواصل الاجتماعي امر شديد السهولة فالمجتمع الافتراضي يخلق القناعات اكثر من المجتمع الواقعي الذي يطول فيه صنعة ملحمة التغيير المنشود من قبل قوى التغيير الفاعلة المتمثلة بالدولة عبر منظمات سرية لها إمكانية وطاقات فكرية كبرى تتحكم بهذا العالم الرقمي وتمتلك ادواته المؤثرة في

الوقت نفسه. والمتجلي في ذلك الفاعل الرقمي الذي اطر التحشيد والدعم باتجاه تعزيز الدفاعات وتفخيم المقدسات عبر الايمان بالغيبيات من التبجيل بالفضائل للدفاع وحماية ذلك المقدس وتقديم كل وفورات الترغيب والترهيب الجنة والنار في النصرة او عدمها لهذا المقدس.

الخاتمة:

رغم ان موضوع النظام الدولي هو من أكثر المواضيع التي اهتم بها مفكرو العلاقات الدولية الا انه الكثير من الدراسات لم تستطيع ان تلاحق المتغيرات لاسيما في القرن الحادي والعشرين في ظل الانكشاف الاستراتيجي ما بعد الموجة الثالثة ثورة "الفاعل الرقمي" وهذا الأخير أخل بالمفاهيم التي لم تعد تستطيع ملاحقة المصاديق والمعقولات اليقينية التي نريد ان نصل اليها في البحث عن الحقيقة او أجزاء الحقيقة المفقودة.

وبالتالي قد انتج لنا العالم الرقمي فواعل جدد تتناسب والتفاعلات الدولية التصارعية والتنافسية والتعاونية، وهذا الثالوث افرز لنا مخرجات كثيرة يمكن ان نضعها في زوايا معنونه لكي يسهل علينا رصدها في المجال الاكاديمي وبالتالي نجد ان النظام الدولي قد انتقل الى العالمي فيطلق عليه في الدراسات الاكاديمية للعلاقات الدولية اصطلاح النظام عالمي، فهو لم يعد يقتصر على الدولة فحسب بل تعدى ذلك فواعل لادولاتية منها ذات بعد اقتصادي كل الشركات متعددة الجنسيات منها ذات بعد يدني كالحركات الراديكالية الدينية ذات البعد الديني كتنظيم القاعدة وداعش ومنها ذات بعد سياسي كالأفراد الفاعلين كجورج سورس وادورد سنودن .. الخ ، وبالتالي فان هذا الانفجار الكبير للثورة المعلوماتية والانكشاف الاستراتيجي في ظل فقدان قيمة السيادة الجغرافية جلعنا امام وجهتي نظر حول مكانة الدول امام الفواعل الجدد اللادولاتية الأول : مازالت مصره على ان الدولة هي الفاعل الرئيس وان مفهوم السيادة مازال قائما رغم كل التحديات التي تقف امامها وهي النظرية الواقعية التقليدية، اما الوجهة الأخرى فترى ان الدولة قد تلاشت ولم يبقى سوى المفهوم لان مفهوم السيادة والاطار الجغرافي اصبح حداً هلامياً يمكن اختراقه من خلال الجندي وبالتالي الجيوش الالكترونية التي لا يردعها قوة الا قوة المعلومة والفكرة المضادة .

بين هاتين الفكرتين نقول انه من السابق لأوانه البت بالقول ان الدول بحدودها وجغرافيتها أصبحت شيئاً مهجوراً، فان العولمة التي فككت الروابط المجتمعة بالدول والتي خلقت فجوة ما بين الأنظمة وشعوب الدول

واذابة الكثير من الأفكار القومية التي أقيمت على أساسها الدول، فانه بالمقابل نحن ما زلنا لا نعيش في عالم بلا حدود فما زالت للحدود شأن كبير في مختلف المجالات والصعد، فالدولة ما زالت تمتلك عناصر قوية تجعلها قائمة وهي تتكيف مع المتغيرات الامر الذي يجعلها الفاعل الأساسي في النسق الدولي.

لكن هذا لا يعني انها تراجعت امام الفواعل من غير الدول فقد افرز لان العصر الرقمي الفرد الفاعل والفاعل الرقمي والحركات الراديكالية ذات البعد العالمي التي تتكئ على الأخيرة للتجنيد والاستقطاب بل ان البعض منها اصبح لها تأثير اكثر من الدول نفسها كتنظيم داعش الذي تسلق سلم الدولة الافتراضية في ظل معطيات معينة الى فرض دولته الواقعية في العراق وسوريا ليستقطب من معظم دول العالم اكثر من 50 الف مقاتل ومتعاون في مدة لا تتجاوز عام، الى جانب ذلك افرزت لنا التجاذبات الدينية والمذهبية الى ظهور فاعل لم يكن بالحسبان وهو الجمادات المقدسة التي ممكن ان تسقط دول تخلق اللا ستقرار في دقائق في الدول كما حصل في العراق في عام 2006 في تفجير مرقد الامام العسكري في سامراء.

وبالمحصلة وفي قراءة استراتيجية نستطيع القول ان النظام\النسق العالمي سوف يبقى قائم على الدولة والمنظمات الدولية كفواعل رئيسة وبالوقت نفسه فانه سيبقى يولد لنا فواعل لا دولاتية في تفاعلاته مع سهولة استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الافراد على كوكب الأرض.

Conclusion:

Although the topic of the international system has been extensively studied by scholars of international relations, many studies have struggled to keep up with the changes, particularly in the 21st century, in light of the strategic exposure after the "digital actor" revolution of the third wave. This new phenomenon has disrupted concepts that can no longer keep up with the evolving realities we seek to uncover in our search for truth or the missing parts of it.

Consequently, the digital world has produced new actors that interact with the competitive, cooperative, and conflictual dynamics of international relations. This triad has generated numerous outcomes that can be categorized and monitored in academia. Thus, the international system has transitioned into a global system in the field of international relations studies, where it is no longer limited to the state alone. Non-state actors have emerged, including multinational corporations with economic dimensions, radical religious movements with religious dimensions (such as Al-Qaeda and ISIS), and political actors at the individual level like George Soros and Edward Snowden. Therefore, the significant explosion of the information revolution and strategic exposure, coupled with the diminishing value of territorial sovereignty, has presented us with two perspectives on the position of states vis-à-vis these new non-state actors.

On one hand, it is premature to conclude that states, with their boundaries and geography, have become obsolete. Globalization has weakened the bonds that unite states and created a gap between systems and the people within states, eroding many nationalist ideas on which states were built. However, borders still play a significant role in various fields and arenas. States still possess strong elements that enable them to adapt to changing circumstances, making them the primary actors in the international order.

On the other hand, this does not mean that states have retreated in the face of non-state actors. The digital age has given rise to individual actors, digital actors, and globally oriented radical movements that rely on the digital realm for recruitment and influence. Some of these actors now have a more significant impact than states themselves, as seen with the emergence of ISIS, which established its virtual state in Iraq and Syria, attracting over 50,000 fighters and sympathizers from around the world in less than a year. Additionally, religious and sectarian tensions have led to the appearance of unexpected actors, such as sacred sites that can destabilize states

and create instability within minutes, as witnessed in the bombing of the Al-Askari shrine in Samarra, Iraq, in 2006.

In summary, from a strategic perspective, we can conclude that the global order will continue to be based on states and international organizations as the primary actors. However, it will simultaneously give rise to non-state actors in its interactions, facilitated by the ease of individual use of digital technology across the planet.

المصادر

اولاً: القران الكريم

ثانياً المعاجم والقواميس :

1-ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، ص1، بيروت – لبنان، 2011.

2- منير البعلبكي ، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ، ط2 ، بيروت –لبنان ، 2008.

ثالثاً: الكتب العربية

1-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، ط1، القاهرة –مصر، 2011.

2-جمال سند السويدي ، السراب ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ط2 ، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة ، 2015.

3-جمال سند السويدي ، افاق العصر الأميركي ، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ط2، ابوظبي –الامارات العربية المتحدة، 2015.

4-خالد المعيني، الحافات الجديدة، التكنولوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية، كيوان للطباعة والنشر،ط1، دمشق – سوريا، 2009.

5-خليل حسين ، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية ، دار المنهل اللبناني ، ط1، بيروت –لبنان ، 2009.

6- سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير .. الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، أبو ظبي – الأمارات العربية المتحدة، 2008.

7- سيف الهرمزي. "مقتربات القوة الذكية الأميركية." مقتربات القوة الذكية الأميركية (2001).

8-سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية كآلية من اليات التغيير الدولي .. الولايات المتحدة الأميركية انموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، الدوحة – قطر ، 2016.

9-شارل حسو ،الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، حلب- سوريا، 2006.

10- عبد الباري عطوان ، القاعدة التنظيم السري ، دار الساقي للطباعة والنشر ، ط1، بيروت – لبنان، 2007.

11- عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي : دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للنشر ط1،عمان – الاردان ،1997 .

12- عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية ، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري ، دار الشوق للنشر والتوزيع ، ط1، عمان – الأردن، 2009.

13- عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987.

14- ماهر إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس .. نشأته، اقتصادياته ، أهدافه)، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة – مصر ، 2014.

15- مجد الهاشمي، الاعلام الدبلوماسي والسياسي، دار اسامة للنشر والتوزيع،ط1، عمان–الأردن، 2011.

16- محمد ابو سميرة، الاعلام السياسي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط2، عمان–الاردن، 2012.

17- محمد بن عبدالله الشنقيطي ، جذور الارهاب ما بين الواقع والافتراض ، دراسة لنشأة الحركات والتنظيمات الاسلامية ما بعد 11 ايلول 2001، مكتبة العبيكان، ط2 ، الرياض –المملكة العربية السعودية، 2011.

18- محمد سيف حيدر النقيد، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطارتوجهات السياسة الامريكية في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1،ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة، 2007.

19- محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، ط1، بيروت –لبنان، 1998.

20- محمد مصطفى كمال، العلاقات العامة بين تكنولوجيا الاتصال والأزمات: إدارة – عولمة – اتخاذ قرارات، دار المنهل اللبناني، بيروت –لبنان، 2012.

21- وائل محمد إسماعيل ، التغيير في النظام الدولي ، مكتبة السنهوري للطباعة والنشر ، ط1، بغداد–العراق ، 2012.

رابعاً : الكتب المترجمة :

1–الفين وهايدي توفلر، انشاء حضارة جديدة ..حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة : حافظ الجمالي، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق –سوريا ، 1998.

2–زبينيغو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيو استراتيجياً، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، ط2، بيروت –لبنان، 1999.

3–فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت –لبنان، 2009.

4–جون إدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة: خالد قاسم ، دار الكتاب الأردني ، عمان–الاردن، 1998.

5–ستيفن بايكر ، الرقميون ، انت مراقب 24\24 ...، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1، بيروت –لبنان، 2011.

6–ا. ني اوتكين ، النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة : يونس كامل ديب، و هاشم حمادي ، دار المركز الثقافي توزيع، ط1 ، دمشق –سوريا، 2007 .

خامساً : البحوث والدراسات :

1–محمد غالب ، البنية الجديدة للنظام الدولي في العقد الثاني من القرن العشرين، دراسات سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، العدد 22، اذار 2014.

2–روبرت كنيك ، حوكمة الانترنيت في عصر انعدام الامن الالكتروني، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات عالمية ،ط1، العدد 95، 2011.

3- سيف نصرت الهرمزي ، مفهوم القوة لدى هانز مورجانثو وتطبيقاتها على وحدات النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت ، العدد 1 ، العدد 1، كانون الأول 2014.

4-قاسم علوان سعيد الزبيدي وخير الله سبهان عبد الله الجبوري، دور مواقع التواصل الاجتماعي في ثورة 25 يناير 2011 المصرية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت، العدد 3، تموز 2015.

5-وائل محمد القحطاني، تعريب الأجهزة الكفية، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الملك فهد، بلا ، 2013.

6-خالد علّوي العرداوي، الربيع العربي: ثورات لم تكتمل، وقائع ندوة: تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولة كلية القانون / جامعة كربلاء، اذار -2013.

7-كريم نعمه ، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أوراق سياسية ، الجزائر، العدد 10، تشرين الأول 2016.

8-الهرمزي، سيف نصرت توفيق. "هلاك الأمم بين قوانين التغيير و قواعد القيادة: دراسة في تغيير دول الشرق الأوسط ". . (2015).

سابعاً : الانترنيت :

1-دليل عمليّ للمنظمات غير الحكومية، سويسرا، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي :
http://www.mandint.org/ar/guide-ngos

2-ياسر الزعاترة، من "العدو البعيد" إلى "العدو القريب"، بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، الدوحة-قطر،6\12\2012 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي :
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e2963cdd-0078-4f64-a0b9-f07034d52be7

3-تقرير: سنودن سلم وثائق أميركية للروس، شبكة سكاي نيوز العربية، على الرابط الاتي:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/606665

4-نبيلة بن يوسف ، مستقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة "المنظمات العالمية غير الحكومية" و" المواطن العالمية، على الرابط الاتي :
http://droitmarocma.blogspot.com/2012/10/blog-post_7304.html

ثامناً: المصادر الأجنبية :

1- Anthony H. Cordesman , Syria, U.S. Power Projection, and the Search for an "Equalizer", Center for Strategic and International Studies(CSIS),march 2013.

3- LEE IWAN, Difference between a global, transnational, international and multinational company,18-06-2007:

http://leeiwan.wordpress.com/2007/06/18/difference-between-a-global-transnational-international-and-multinational-company/

4- Edward Snowden: Leaks that exposed US spy programme, BBC, 17 January 2014, see more at :

http://www.bbc.com/news/world-us-canada-23123964

Free snowden , see more at :

https://edwardsnowden.com/

5- See: Aaron Smith, US Smartphone Use in 2015, PEW RESEARCH CENTER, 2015, at :

http://www.pewinternet.org/files/2015/03/PI_Smartphones_0401151.pdf

Sources:

First: the Holy Quran

Secondly, dictionaries and dictionaries:

1 -Nazem Abdel Wahed Al-Jasour, Encyclopedia of Political, Philosophical and International Terms, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, p. 1, Beirut-Lebanon, 2011.

2 -Mounir Al-Baalbaki, Al-Mawred Dictionary, Dar Al-Ilm for Millions, 2nd edition, Beirut - Lebanon, 2008.

Third: Arabic books

1 -Ismail Sabry Makled, International Political Relations Theory and Reality, Academic Library, 1st Edition, Cairo - Egypt, 2011.

2 -Jamal Sanad Al-Suwaidi, Al-Sarab, Emirates Center for Strategic Studies, 2nd edition, Abu Dhabi - United Arab Emirates, 2015.

3 -Jamal Sanad Al-Suwaidi, Horizons of the American Era, Sovereignty and Influence in the New World Order, Emirates Center for Strategic Studies, 2nd edition, Abu Dhabi - United Arab Emirates, 2015.

4 -Khaled Al-Muaini, New Edges, Technology and its Impact on Power in International Relations, Kiwan Printing and Publishing, 1st edition, Damascus - Syria, 2009.

5 -Khalil Hussein, The New World Order and International Variables, Dar Al-Manhal Al-Lebanese, 1st Edition, Beirut-Lebanon, 2009.

6 -Saeed Al-Siddiqi, The State in a Changing World... The National State and New Global Challenges, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st edition, Abu Dhabi - United Arab Emirates, 2008.

7 -Saif Al-Harmzi, Smart Power Approaches as a Mechanism of International Change.. The United States of America as a Model, Arab Center for Research and Policy Studies, 1st edition, Doha - Qatar, 2016.

8 -Charles Hasso, Multinational Companies and Their Role in the Global Economy, Unity Foundation for Press, Printing and Publishing, Aleppo-Syria, 2006.
9 -Abdul Bari Atwan, Al-Qaeda, the Secret Organization, Dar Al-Saqi for Printing and Publishing, 1st Edition, Beirut - Lebanon, 2007.
10 -Abdul Qadir Muhammad Fahmy, The International Political System: A Study of Theoretical Origins and Contemporary Characteristics, Wael Publishing House, 1st Edition, Amman - Al-Ardan, 1997.
11 -Abdel Qader Muhammad Fahmy, The Political and Strategic Thought of the United States of America, A Study of Ideas, Beliefs, and Means of Imperial Building, Dar Al-Shouq for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman - Jordan, 2009.
12 -Abdel Moneim Saeed, The Arabs and the Future of the International System, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987.
13 -Maher Ibrahim Al-Qaseer, BRICS Bloc .. Its Origins, Economics, Objectives), Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st edition, Cairo - Egypt, 2014.
14 -Majd Al-Hashemi, Diplomatic and Political Media, Osama House for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman-Jordan, 2011.
15 -Muhammad Abu Samira, Political Media, Dar Al-Raya for Publishing and Distribution, 2nd Edition, Amman-Jordan, 2012.
16 -Muhammad bin Abdullah Al-Shanqeeti, The Roots of Terrorism Between Reality and Assumption, A Study of the Emergence of Islamic Movements and Organizations After September 11, 2001, Obeikan Library, 2nd Edition, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, 2011.
17 -Muhammad Saif Haidar Al-Naqeed, The Theory of the End of History and its Position in the Framework of American Policy Directions in Light of the New World Order, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st edition, Abu Dhabi - United Arab Emirates, 2007.
18 -Muhammad Issa Abdullah and Musa Ibrahim, International Economic Relations, Al-Manhal Lebanese House for Printing and Publishing, 1st Edition, Beirut - Lebanon, 1998.
19 -Muhammad Mustafa Kamal, Public Relations between Communication Technology and Crisis: Management - Globalization - Decision Making, Dar Al-Manhal Lebanese, Beirut - Lebanon, 2012.
20 -Wael Muhammad Ismail, Change in the International System, Al-Sanhouri Library for Printing and Publishing, 1st Edition, Baghdad-Iraq, 2012.

Fourth: Translated Books:

1 -Alvin and Heidi Toffler, Establishing a New Civilization...the Third Wave Civilization, translated by: Hafez Al-Jamali, Arab Writers Union, Damascus-Syria, 1998.
2 -Zbinigo Brzezinski, The Great Chessboard, American Hegemony and Its Geostrategic Consequences, Translated by the Center for Military Studies, 2nd Edition, Beirut - Lebanon, 1999.
3 -Philip Bryar and Muhammad Reda Jalili, International Relations, translated by: Hanan Fawzi Hamdan, Al-Hilal Library and House, 1st edition, Beirut - Lebanon, 2009.

4 -John Edelman Spiro, International Economic Relations Policies, translated by: Khaled Kassem, Jordanian Book House, Amman-Jordan, 1998.
5 -Stephen Baker, The Digitalists, You Are Observed 24/24..., Publications Company for Distribution and Publishing, 1st edition, Beirut - Lebanon, 2011.
6 a. Ni Utkin, The World Order for the Twenty-First Century, Translated by: Younis Kamel Deeb, and Hashem Hammadi, Dar Al-Cultural Center, Distribution, 1st edition, Damascus - Syria, 2007.

Fifth: Research and Studies:

1 -Mohamed Ghaleb, The New Structure of the International System in the Second Decade of the Twentieth Century, Political Studies, Faculty of Political Science, University of Algiers, Issue 22, March 2014.
2 -Robert Knick, Internet Governance in the Era of Electronic Insecurity, Emirates Center for Strategic Studies and Research, International Studies, 1st edition, No. 95, 2011.
3 -Saif Nusrat Al-Hermozi, Hans Morgenthau's Concept of Power and its Applications to the Units of the International System, Tikrit Journal of Political Science, College of Political Science - University of Tikrit, Issue 1, Issue 1, December 2014.
4 -Qasim Alwan Saeed Al-Zubaidi and Khairallah Sabhan Abdullah Al-Jubouri, The Role of Social Networking Sites in the Egyptian Revolution of January 25, 2011, Tikrit Journal of Political Science, College of Political Science - University of Tikrit, Issue 3, July 2015.
5 -Wael Muhammad Al-Qahtani, Arabization of handheld devices, College of Computer and Information Sciences, King Fahd University, Blah, 2013.
6 -Khaled Alawi Al-Ardawi, The Arab Spring: Unfinished Revolutions, Symposium Proceedings: Post-Dictatorship Repercussions in the Arab Spring Countries, Law Research and State Studies Unit, Faculty of Law / University of Karbala, March-2013.
7- Karim Nehme, The Importance and Role of Multinational Corporations in the New World Economic Order, Political Papers, Algeria, Issue 10, October 2016.

Seventh: The Internet:

1 -A practical guide for non-governmental organizations, Switzerland, the International Information Network, the Internet, at the following link:
http://www.mandint.org/guide-ngos
2 -Yasser Al-Za'tara, From "The Far Enemy" to "The Near Enemy", a research published in Al Jazeera Center for Strategic Studies, Doha-Qatar, 6/12/2012, the International Information Network, the Internet at the following link:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e2963cdd-0078-4f64-a0b9-f07034d52be7
3 -Report: Snowden handed over American documents to the Russians, Sky News Arabia, at the following link:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/606665
4 -Nabila Ben Youssef, The future of international relations in light of the presence of new actors "global non-governmental organizations" and "global citizens", on the following link:
http://droitmarocma.blogspot.com/2012/10/blog-post_7304.html